

نشرة صندوق النقد الدولي

تداعيات أزمة الأسواق المالية

صندوق النقد الدولي يجري محادثات بشأن إقراض البلدان المتضررة من الأزمة المالية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

22 أكتوبر 2008

- الصندوق يعقد مناقشات مع عدة بلدان لمنحها قروضا جديدة
- القروض سوف تُصرف سريعا وتقترن بشروط أقل من ذي قبل
- الصندوق يقدم المشورة أيضا حول كيفية التصرف في مواجهة الاضطرابات المالية

يجري صندوق النقد الدولي محادثات مع عدة بلدان حول إمكانية تنفيذ برامج لمنحها قروضا جديدة. وكان الصندوق قد أعلن استعداده مؤخرا لإقراض مليارات الدولارات دعما منه للبلدان التي تضررت من تداعيات الاضطرابات المالية.

وفي تصريح للسيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، قال: "أجريت محادثات تليفونية مع زعماء عدة بلدان يطلبون مساعدة الصندوق. وقد أوفدنا فرقا من خبراء الصندوق في بعثات لبعض هذه البلدان من أجل تقدير احتياجاتها وكذلك عقد مناقشات، إذا طُلب إليهم ذلك، حول إمكانية تنفيذ برامج يدعمها الصندوق بالقروض."

ويناقش الصندوق حاليا مجموعة من البرامج الإقراضية لكل من [هنغاريا](#) و [أيسلندا](#) و [باكستان](#) و [أوكرانيا](#)، كما يجري مناقشات مع عدد من البلدان الأخرى بشأن احتياجاتها التمويلية المحتملة ويقدم المشورة على أساس من السرية لحكومات الاقتصادات الصاعدة والنامية حول كيفية [توفير أوضاعها في سياق الاضطرابات الراهنة](#). كذلك صرح الصندوق في 22 أكتوبر الجاري بأنه سيبدأ مناقشات أيضا مع [بيلاروس](#).

آلية التمويل العاجل

وقال السيد سترأوس-كان: "إننا نعمل جاهدين مع عدة حكومات حول العالم في هذا المنعطف الحرج لتقديم المشورة الاقتصادية الفنية وكذلك التمويل إذا دعت الحاجة. ونحن على استعداد للتحرك بسرعة كبيرة في هذا الصدد مع تطبيق شروط مبسطة."

وصرح السيد سترأوس-كان في [بيان](#) بتاريخ 22 أكتوبر الجاري بأن بعثة من خبراء الصندوق سوف تبدأ المناقشات قريبا مع السلطات الباكستانية حول برنامج يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم الثقة في النظام المالي. وأضاف سيادته أن مقدار التمويل الذي سيمنحه الصندوق في ظل اتفاق للاستعداد الائتماني لم يتحدد بعد وأن التمويل يمكن أن يتم في إطار آلية الصندوق المخصصة للتمويل العاجل.

وقد قام الصندوق مؤخرا بتفعيل آلية كانت قد استُخدمت ست مرات منذ إنشائها في عام 1995، وهي تتمثل في إجراء لتعجيل صرف القروض في ظروف الأزمات.

الأموال المتاحة للإقراض

يمتلك الصندوق أموال متاحة للإقراض تزيد على 200 مليار دولار أمريكي، كما يمكنه سحب موارد إضافية عن طريق [اتفاقيات دائمين للإقراض](#) مع مجموعات من البلدان الأعضاء.

وأكد السيد ستراوس-كان، الذي شارك في قيادة رد الفعل الدولي تجاه الاضطرابات المالية العالمية أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة واشنطن في الفترة 10-14 أكتوبر الجاري، أن الصندوق على استعداد لاستخدام إجراءات التمويل العاجل من أجل تقديم قروض سريعة للبلدان الأعضاء التي تحتاج إليها في مواجهة الأزمة الراهنة.

وقد صرح الصندوق بأن الاضطرابات المالية التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة بدأت تُحدث تباطؤا في النمو في كثير من الأسواق الصاعدة. وجاء في تقرير الصندوق عن [آفاق الاقتصاد العالمي](#) أن الاقتصاد العالمي بدأ مرحلة من الهبوط الحاد في النشاط تحت تأثير صدمة مالية هي الأخطر في الأسواق المالية الناضجة منذ ثلاثينات القرن الماضي.

شروط أقل

ويقول السيد ستراوس-كان إنه بالرغم من استمرار ربط القروض التي يقدمها الصندوق ببعض الشروط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية فإن هذه الشروط سوف تكون أقل وأكثر دقة في التوجه مما كانت عليه في السابق. وأضاف قائلاً إن كون الصندوق مؤسسة مالية يحتم ارتباط القروض التي يمنحها ببعض الشروط على مستوى السياسات.

غير أنه أخبر خبراء الصندوق مؤخرا بأن "الشرطية يجب أن تتحدد وفق ما يتطلبه تحقيق أهداف البرنامج ... ينبغي ألا تسعى لإصلاح العالم." وقال مؤكدا إن هذه الإجراءات يجب أن ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق أهداف البرنامج.

"هذا هو الطريق الذي يجعل بلداننا الأعضاء ندرك أننا نعالج ما لديها من احتياجات ولا نسعى لتنفيذ جدول أعمال خاص بنا."

دور المجلس التنفيذي

في ظل آلية التمويل العاجل تبلغ إدارة الصندوق مجلسه التنفيذي بعزمها تفعيل الإجراءات العاجلة مع توضيح الأسباب الداعية لذلك. ويتم توزيع تقرير خطي على الأعضاء بأسرع وقت ممكن تصف فيه الإدارة الوضع الاقتصادي في البلد المعني. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع السلطات على برنامج للإقراض، يتم توزيع تقرير من إعداد خبراء الصندوق وينظر المجلس التنفيذي في طلب القرض خلال فترة تتراوح بين 48 و 72 ساعة.

وتتص القواعد المعمول بها على أن التعاون السابق بين العضو المعني والصندوق له تأثير قوي على سرعة تقييم الصندوق للموقف وموافقته على أي إجراءات تصحيحية ضرورية لإعادة الاقتصاد إلى مساره المقرر.

عدة بلدان في الطريق

هناك عدة بلدان تبدو على وشك التوصل لاتفاق مع الصندوق حول تنفيذ برامج إقراضية. وتسعى أيسلندا لمساعدة الصندوق وعدد من البلدان الأعضاء في تدعيم الاقتصاد بعد الانهيار الذي أصاب جهازها المصرفي. ومن ناحية أخرى، أعلن الصندوق أن بعثة من خبراءه سوف تبدأ المناقشات مع السلطات الباكستانية في الأيام القليلة القادمة حول تلبية احتياجات ميزان المدفوعات التي أسفر عنها ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية مؤخرًا. وهناك بالفعل مناقشات جارية مع كل من أوكرانيا وهنغاريا، وتتجه النية إلى اختتامها في القريب العاجل

وسوف يعقد زعماء العالم قمة في العاصمة واشنطن في 15 نوفمبر القادم للاتفاق على مجموعة عامة من المبادئ لإصلاح النظام المالي الدولي. وقد طُلب إلى صندوق النقد الدولي، الذي يشارك في الاجتماع أيضا، أن يتولى الدور القيادي في استخلاص الدروس من الأزمة وكيفية موازنة البنين المالي الدولي معها، بحيث تُطرح هذه الأفكار في مناقشات مؤتمر القمة.

وقد دعا البيت الأبيض إلى هذه القمة أعضاء مجموعة العشرين، وهو منتدى للبلدان الغنية والصاعدة التي اجتمعت في عام 1999 بعد أزمة دولية سابقة. وتضم هذه المجموعة كلا من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وبريطانيا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

www.imf.org/imfsurvey